



الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية
Federation of Yemen Chambers of Commerce and Industry

بيئة الاستثمار الخاص في اليمن التحديات ... ومتطلبات الإصلاح

د. منصور علي البشري

المستشار الاقتصادي للاتحاد

صنعا - نوفمبر 2023

تم إعداد هذه الدراسة بالشراكة بين الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية ومؤسسة أوراق للاستشارات الاقتصادية وبدعم من قبل منظمة العمل الدولية (ILO)

جدول المحتويات

2	مدخل عام.....
3	الاستثمار الخاص.. مؤشرات عامة.....
4	قانون الاستثمار.. تعديلات مستمرة وغير مجدبة.....
5	المعوقات الاستثمارية ... حالة من الثبات والاستقرار.....
5	<u>1.</u> المعوقات الهيكلية:.....
6	<u>2.</u> المعوقات المؤسسية والإدارية.....
7	<u>3.</u> المعوقات التمويلية.....
7	<u>4.</u> المعوقات القضائية.....
7	النتائج المترتبة على عوائق الاستثمار.....
8	متطلبات البيئة الاستثمارية الملائمة.....
8	<u>1.</u> المتطلبات الاقتصادية:.....
8	<u>2.</u> المتطلبات الإدارية والمؤسسية.....
8	<u>3.</u> المتطلبات القانونية والقضائية.....
9	السياسات والإجراءات اللازمة لإصلاح وتحسين البيئة الاستثمارية.....
11	قائمة المراجع.....

مدخل عام.

في الحادي عشر من أكتوبر 2023 وافق مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار في صنعاء على مشروع القانون البديل للاستثمار¹ 2023م، والذي يستهدف بحسب القائمين عليه إحداث تحول نوعي في سياسات الاستثمار وإيجاد منظومة حوافز استثنائية تسهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية وتحريك واستيعاب رأس المال الوطني للمساهمة في التنمية الصناعية والزراعية بغية تحقيق تقدم حقيقي في مؤشرات الاكتفاء الذاتي المنشود، وقد ركز مشروع القانون الجديد في الدرجة الأولى على تحسين المزايا التحفيزية والتشجيعية للمستثمر الوطني والأجنبي وجذبه للاستثمار لاسيما في المجالات ذات الأولوية.

وعلى الرغم من أهمية تعزيز وتحسين نظام الحوافز والامتيازات الممنوحة للمستثمرين في إطار قانون الاستثمار وتحسين البيئة الاستثمارية وتعزيز جاذبيتها للقطاع الخاص المحلي والأجنبي وتشجيعه على زيادة استثماراته المختلفة وفي كافة القطاعات الاقتصادية، إلا أنها غير كافية، نظراً لكون الاستثمار بعد أحد أكثر عناصر الطلب الكلي الحساسة والمتقلبة جراء العديد من المتغيرات والظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية والاجتماعية والتنموية. لذلك فإنه من المهم التركيز بصورة أشمل على تهيئة البيئة العامة للاستثمار بأبعادها وجوانبها المختلفة الكلية والقطاعية وبصورة كافية لتحفيز الاستثمار في الاتجاه الذي يؤدي إلى ترسيخ وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة باعتبار الاستثمار قاطرة النمو الاقتصادي، بل الشرط الضروري لوجود تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة.

إن إيجاد بيئة ومناخ استثماري ملائم لا بد أن يتضمن توليفة من العناصر المؤسسية السياسية والتشريعية والسياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية التي يكون لها أكبر الأثر في تحفيز استثمارات القطاع الخاص، بمعنى ضرورة تكيف الأوضاع السياسية والقانونية والاجتماعية التي تحتضن البيئة المشجعة الذي يتم فيها الاستثمار بما في ذلك إزالة العوائق الكابحة للاستثمار، وتخفيض التكاليف، وإطلاق الحوافز الفردية والجماعية، وتشجيع المنافسة ومنع الاحتكار، وإطلاق المبادرات الخاصة والمشروعات الفردية الصغيرة والأصغر والأكبر والمشروعات ذات الاكتتاب العام المفتوح والمفيد والمشروعات العائلية².

هذه الورقة ستحاول استعراض واقع الاستثمار الخاص في اليمن خلال السنوات الماضية ومدى توفر بيئة استثمارية جاذبة وبالأخص في ظل الصراع والحرب، وتحديد أبرز التحديات التي تواجه المستثمرين وفي كافة الجوانب الاقتصادية والإدارية والمؤسسية، ومن ثم تقديم مقترحات لإصلاح بيئة الاستثمار في اليمن من وجهة نظر القطاع الخاص باعتباره المكون المتأثر والمستفيد في نفس الوقت من جاذبية أو عدم جاذبية البيئة الاستثمارية في اليمن.

جمعت المنهجية المستخدمة في هذه الورقة بين التحليل المكتبي لدراسات وتقارير وإحصائيات ذات علاقة بموضوع الورقة، إلى جانب المنهجية التشاركية مع المستفيدين والمعنيين ذوي العلاقة عن طريق تعميم مسودة الورقة على كافة الغرف التجارية الصناعية اليمنية وأعضاء اللجان التخصصية بالاتحاد العام للغرف التجارية والاستفادة من ملاحظاتهم .

1 وكالة الأنباء اليمنية سبأ، مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار برئاسة بن حبتور يوافق على مشروع قانون الاستثمار البديل، صنعاء 11

أكتوبر 2023 <https://www.saba.ye/ar/news3271081.htm>

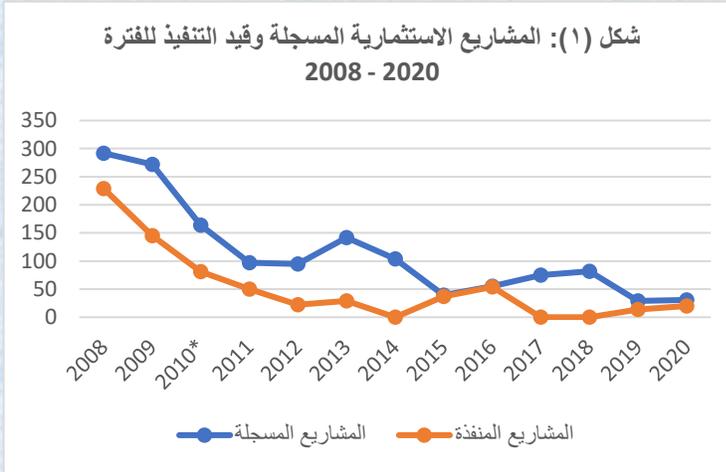
² د. محمد أحمد الأفندي، مناخ الاستثمار في الجمهورية اليمنية، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الاقتصادي الأول، صنعاء، أكتوبر 2010

<https://drive.google.com/file/d/0B8nKvRRuh13TQmJsSEFDUU0zU28/view?pli=1&resourcekey=0-Rk00x7SVLJQqJu1n3PnVsA>

الاستثمار الخاص.. مؤشرات عامة.

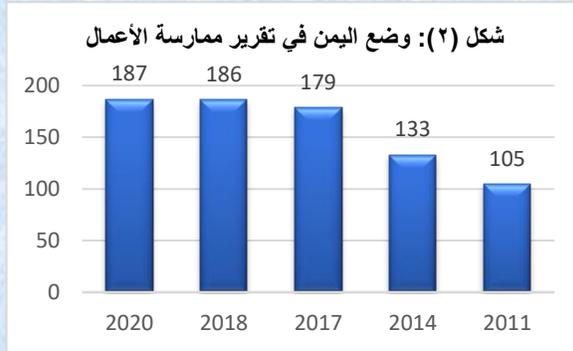
أسهمت ظروف الصراع والحرب واختلال المؤشرات السياسية والاقتصادية والأمنية في اليمن خلال السنوات 2014 - 2022 في تراجع مؤشرات الاستثمار الكلي في اليمن، حيث تشير بعض التقديرات³ إلى تراجع قيمة الاستثمارات الكلي من حوالي 1191 مليار ريال وبما نسبته 16.7% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2014 إلى حوالي 241 مليار ريال فقط عام 2020 وبنسبة 3.4% فقط من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغ متوسط التراجع السنوي خلال الفترة حوالي -5.2%. وقد جاء أغلب التراجع في قيمة الاستثمار الكلي من تراجع الاستثمار الخاص والذي تراجع من حوالي 920 مليار ريال عام 2014 إلى حوالي 192 مليار عام 2020 وبمتوسط تراجع سنوي خلال الفترة بلغ -5.1%.

كما تؤكد بيانات الهيئة العامة للاستثمار⁴ اتجاه الاستثمار الخاصة نحو الانخفاض منذ سنوات سابقة لسنوات الصراع والحرب، كما هو مبين في



الشكل 1، حيث تراجعت الاستثمارات المسجلة في الهيئة العامة للاستثمار وفروعها في كافة المحافظات من حوالي 300 مشروعاً استثمارياً في عام 2008، إلى حوالي 31 مشروعاً فقط في عام 2020 وتراجع الاستثمارات التي وجدت طريقها للتنفيذ من 229 مشروع في العام 2008 إلى حوالي 20 مشروع استثماري فقط في العام 2020 مع العلم أن المشاريع الاستثمارية الخاصة المسجلة في الهيئة وفروعها كانت تعد بالمئات قبل العام 2014. كما تراجعت نسبة المشاريع المنفذة أو قيد التنفيذ إلى إجمالي المشاريع المسجلة من 78% عام 2008 إلى حوالي 65% عام 2020.

إن المؤشرات السابقة تشير بوضوح إلى تدهور بيئة الاستثمار الخاص في اليمن خلال الفترات السابقة، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى محدودية الإصلاحات والمشاريع التي تم تنفيذها من قبل الحكومات اليمنية المتعاقبة والهادفة إلى تحسين بيئة الاستثمار وتعزيز جاذبيتها للقطاع الخاص المحلي والأجنبي، فضلاً عن تأثير ظروف الصراع والحرب خلال السنوات الماضية وإسهامها في زيادة التحديات التي تعاني منها البيئة الاستثمارية وما



نتج عنها من محدودية توافر العناصر الأساسية اللازمة لإيجاد بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للاستثمارات الخاصة، وهذا ما تؤكد تقارير البنك الدولي ذات العلاقة بتقييم وقياس بيئة الأعمال التجارية، حيث تشير هذه التقارير إلى حدوث تراجع مستمر في أداء بيئة الأعمال خلال السنوات 2011 - 2020، حيث يشير تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي 2020 إلى تراجع اليمن من المرتبة 105 عالمياً والتاسعة عربياً في العام 2011 إلى المرتبة 133 عالمياً والحادية عشرة على مستوى الدول العربية في عام 2014، لتصل في نهاية المطاف في العام 2020 إلى المرتبة 187 عالمياً⁵ وعلى المستوى العربي لم يأت بعد اليمن إلا الصومال والتي جاءت في المركز الأخير عالمياً خلال العام.

³ وزارة التخطيط والتعاون الدولي، واليونيسف، التقرير الاقتصادي 2020

⁴ الهيئة العامة للاستثمار، بيانات إحصائية للسنوات 2006-2020.

⁵ البنك الدولي، ومؤسسة التمويل الدولية، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنوات مختلفة.

كما يبين تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020 أن اليمن كانت في مراكز متأخرة على مستوى العالم في معظم المؤشرات وبالذات في مؤشر التجارة عبر الحدود (188 من 190 دولة) ومؤشر الحصول على الكهرباء (187) ومؤشر استخراج تصاريح البناء (186)، ولم تحقق نتائج جيدة نسبياً إلا في مؤشرين اثنين هما مؤشر تسجيل الملكية (86) ومؤشر دفع الضرائب (89)، كما يبين التقرير 2020 حدوث تحسن طفيف فيما يتعلق بمؤشر تسوية حالات الإعسار وتحسن جيد في مؤشر بدء النشاط التجاري مقارنة بالتقرير السابق 2019.

إن مؤشرات الأداء الاستثماري السابقة، سواء المتعلقة بقياس مؤشرات الاستثمار الكلي والاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، أو تلك المتعلقة بعدد المشاريع الاستثمارية المسجلة والمنفذة، أو المتعلقة بقياس العوامل المساعدة على الاستثمار تظهر جميعها أن واقع الاستثمار الخاص في اليمن هش وضعيف جداً ولا يتناسب مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي لليمن والمزايا والفرص الاستثمارية التي يحتويها.

قانون الاستثمار.. تعديلات مستمرة وغير مجددة.

مع إعادة تحقيق الوحدة اليمنية في الثاني والعشرين من مايو 1990، وفي إطار توحيد المنظومة القانونية للجمهورية اليمنية، تم إصدار أول قانون للاستثمار في اليمن برقم 22 لسنة 1991 بهدف تشجيع وتنظيم استثمارات رؤوس الأموال اليمنية والعربية والأجنبية في إطار السياسة العامة للدولة، وأهداف وأولويات الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث سعت اليمن وغيرها من الدول من وراء إصدار تشريع خاص بالاستثمار إلى تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية عن طريق توفير مجموعة من الضمانات وتقديم الحوافز المالية والتسهيلات الإجرائية والإدارية، واتخاذ المعالجات والتدابير والسياسات الاقتصادية اللازمة لخلق بيئة استثمارية جاذبة⁶.

ومع إصدار الجمهورية اليمنية أول قانون للاستثمار وإنشاء الهيئة العامة للاستثمار دخلت اليمن في أزمة واقتصادية كبيرة جراء العديد من المتغيرات المحلية والخارجية والتي انتهت بحرب صيف 1994، واتسمت هذه الفترة بالاستقطبات السياسية المختلفة وتعطيل العمل بالقوانين المختلفة في البلاد ومن ضمنها قانون الاستثمار، ومع ذلك فقد بادرت الحكومة إلى تعديل قانون الاستثمار بالقانون رقم 14 لسنة 1995، ثم عدل بالقانون رقم 29 لسنة 1997، وفي مرحلة لاحقة تم إصدار قانون الاستثمار رقم (22) لسنة 2002م بشأن الاستثمار، ثم القانون رقم 15 لسنة 2010 والذي تضمن لأول مرة جانب الترويج للاستثمار، حيث نصت المادة 12 من القانون أن الهيئة العامة للاستثمار هي الجهة الحكومية المعنية بالترويج والتسهيل للاستثمار بالتنسيق مع الجهات المختصة، وتتولى إعداد وتطوير وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للاستثمار والترويج للمشاريع والفرص الاستثمارية⁷.

على الرغم من دخول اليمن مرحلة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي منذ العام 2011 وحتى اليوم، بل ودخولها في حرب شاملة، وبالتالي ضعف جاذبية البيئة الاستثمارية للقطاع الخاص المحلي والأجنبي وصعوبة تقييم مدى ملائمة القانون النافذ للاستثمار ومدى قدرته على تهيئة بيئة استثمارية جاذبة، إلا أن حكومة الإنقاذ في صنعاء قامت بإعداد قانون بديل للاستثمار، وتمت الموافقة عليه من قبل مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار في أكتوبر 2023 تمهيداً لاستكمال الإجراءات الدستورية لإقرار وإصدار القانون.

إن الإجراءات الحالية لإصدار قانون جديد للاستثمار والإجراءات التي تبنتها الحكومات السابقة والمتعلقة بتعديل قانون الاستثمار مرات متعددة تكاد تحصر المشاكل والتحديات الاستثمارية في النصوص القانونية المنظمة للعملية الاستثمارية فقط. حيث كانت التعديلات القانونية المستمرة لقانون الاستثمار في غالبيتها تركز على جوانب المزايا والإعفاءات المالية المباشرة والمتمثلة في الحق في تحويل الأموال للخارج وضمان عدم المصادرة والتأميم للمشاريع الاستثمارية ومنح الإعفاءات الضريبية، إلا أن تلك التعديلات لم تتطرق إلى تصحيح البناء المؤسسي الناظم للعملية الاستثمارية والذي

⁶ د. محمد سعيد العطار، قانون الاستثمار والهيئة العامة للاستثمار... لماذا؟ دراسات في الاقتصاد اليمني، (تحرير) د. أحمد علي البشاري، 1996.

⁷ الهيئة العامة للاستثمار، قانون الاستثمار رقم 15 لسنة 2010.

<https://www.api.investinyemen.org/sites/default/files/2023-06/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1%20%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A.pdf>

يعاني من تحديات كبيرة تم ذكرها في أغلب الدراسات والتقارير الاقتصادية⁸ التي تطرقت لموضوع الاستثمار في اليمن، وعلى رأسها الفساد في الجهاز الحكومي والروتين وتطويل الإجراءات الإدارية والقضائية وغيرها من التحديات التي سيتم التطرق لها لاحقاً، وبالتالي لم تسهم هذه التعديلات القانونية في تحسين مؤشرات الاستثمار الخاص المحلي أو الأجنبي، أو جذب استثمارات استراتيجية في القطاعات الاستثمارية الخاضعة لقانون الاستثمار.

على العكس من ذلك، لقد أسهمت التعديلات القانونية المستمرة لقانون الاستثمار خلال الفترات السابقة في إحداث تأثيرات سلبية على واقع البيئة الاستثمارية تمثلت في خلق حالة من عدم اليقين لدى المستثمرين ورجال الأعمال المحليين والأجانب في مدى استقرار المنظومة القانونية أو جدواها ودورها في حفظ حقوق المستثمرين، خصوصاً في ظل حالة التطبيق المحدود لسيادة القانون، وهذا ما أكدته العديد من التقارير الدولية⁹ المختلفة والتي بينت أنه مهما تم في جانب إصلاح القوانين واللوائح المنظمة للعملية الاستثمارية، إلا أن مستوى تطبيق تلك القوانين وتفسيرات السلطات الرسمية والمسؤولين الحكوميين لتلك القوانين واللوائح تظل هي التحدي الأبرز، والمصدر الرئيس لعدم ثقة المستثمرين في جدوى التعديلات القانونية.

المعوقات الاستثمارية ... حالة من الثبات والاستقرار.

من خلال تتبع الدراسات والتقارير ذات العلاقة بتقييم وتحليل مناخ الاستثمار في اليمن منذ تسعينيات القرن الماضي وحتى اليوم يلاحظ أن أغلب المعوقات والتحديات التي تعوق الاستثمار الخاص (المحلي والأجنبي) في اليمن ما زالت على حالها، ولم تشهد تغيرات ملموسة لحلقتها وبصورة تسهم في تعزيز جاذبية البيئة الاستثمارية وتحسين مناخ الاستثمار، ويمكن حصر هذه التحديات والمعوقات في التالي:

1. المعوقات الهيكلية:

- غياب رؤية حكومية واضحة للاستثمار ذات أهداف ومؤشرات واضحة ومزمنة وقابلة للقياس ومساهمة في تحقيق الأهداف التنموية العليا للبلاد، ويمكن ملاحظة ذلك في عدم وجود سياسات اقتصادية واستثمارية واقعية، وغياب البرامج الترويجية للفرص الاستثمارية المتاحة والمجدية، وتشتت الجهود الاستثمارية في قطاعات كثيرة ومتعددة بدلاً من التركيز على المزايا الاستثمارية الفريدة والمتميزة كمميزات الموقع الجغرافي الهام لليمن على طريق التجارة العالمية وإمكانية لعب دور أكبر في خدمة التجارة العالمية من خلال الاستثمار في الموانئ التجارية والمناطق الحرة القريبة من طريق التجارة العالمي، فضلاً عن تركيز الترويج للقطاعات ذات الإمكانيات الاستثمارية الهائلة كالقطاع السمكي أو قطاع التعدين. وبالتالي فإن غياب الرؤية الاستثمارية قد أحدث فوضى في تطبيق القرارات وفقدان السيطرة على ربط التخطيط الاستراتيجي الشامل والقطاعي للاستثمار الوطني في منظومة الإدارة بالأهداف.
- محدودية خدمات البنية التحتية وارتفاع أسعارها، حيث أن انخفاض كفاية وفعالية قطاعات البنية التحتية وبالذات الكهرباء والطاقة والنقل وغيرها من القطاعات يعمل على زيادة الوقت والجهد المبذول من قبل القطاعات الاقتصادية والاستثمارية للحصول على خدمات البنية التحتية، إلى جانب السعي للحصول على تلك الخدمات بصورة غير قانونية وبسعر أعلى من السعر الرسمي، وبالتالي زيادة التكاليف الاستثمارية وتكاليف الإنتاج في القطاعات الاقتصادية المختلفة، الأمر الذي يعمل على تراجع معدل الأرباح وتراجع العائد على الاستثمار ومن ثم انخفاض الحافز على الاستثمار¹⁰.

⁸ للمزيد، يمكن الرجوع إلى عبد الله إسحاق، وعبد الكريم الزبيري، معوقات الاستثمار في الجمهورية اليمنية، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الاقتصادي اليمني الأول، صنعاء 1996، كتاب دراسات في الاقتصاد اليمني، تحرير د. أحمد البشاري، وكذلك إلى: د. محمد أحمد الأفندي، مناخ الاستثمار في الجمهورية اليمنية، أكتوبر 2010، وإلى: الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية، بيئة الأعمال الخاصة في اليمن 2022، صنعاء يونيو 2022.

⁹ البنك الدولي، إدارة التمويل وتنمية القطاع الخاص، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تقييم مناخ الاستثمار في اليمن 2011.

¹⁰ د. منصور البشير، البنية التحتية ودورها في تشجيع الاستثمار، الأكاديمية اليمنية للدراسات العليا، مارس 2022.

- غياب المناطق الصناعية¹¹، وعدم تخصيص أراضي للاستثمار الخاص وارتفاع أسعار الأراضي، والتي تظل أحد الأسباب والدوافع المشبته للاستثمار ولقد تجلب هذا التحدي في عدم مصداقية الحكومة في إقامة مناطق صناعية واستثمارية في محافظات الجمهورية، فضلاً عن التحديات المرتبطة بنظام لتسجيل العقارات وحيازة الملكية الخاصة.
- محدودية توفر المعلومات عن فرص وحوافز الاستثمار وضعف جوانب الترويج للفرص المتاحة، والنتيجة كما سبق توضيحه من عدم وجود رؤية حكومية واستراتيجية وطنية للترويج للاستثمار، ومن ناحية ثانية لضعف مستوى أداء الجهات الحكومية ذات العلاقة وأهمها الهيئة العامة للاستثمار والجهات القطاعية الأخرى.

2. المعوقات المؤسسية والإدارية.

- إن البنية المؤسسية الحكومية الضعيفة هي إحدى أهم التحديات والمعوقات المزمنة التي تعاني منها القطاعات الاقتصادية والبيئة الاستثمارية ومنذ فترات طويلة، وخلال السنوات الماضية أسهمت ظروف الصراع والحرب في تزايد حدة هذه التحديات وتفاقمها وبالتالي تأثيرها الكبير على أداء القطاع الصناعي الخاص، وأبرز تلك التحديات هي:
- محدودية القدرات الإدارية وضعف عمليات التأهيل والتدريب للعنصر البشري، ويتضح ذلك من ندرة العمالة الفنية المتخصصة واللازمة لتشغيل المشاريع الاستثمارية، حيث تشير بعض الدراسات¹² إلى أن نسبة خريجي التخصصات الفنية والمهنية إلى خريجي التعليم الجامعي تصل إلى حوالي 1 إلى 20، فيما من المفروض أن تكون النسبة معكوسة، حيث تتطلب الاستثمارات الخاصة زيادة في أعداد العمالة الفنية والمهنية المتخصصة بمقارنة بمخرجات التعليم الجامعي.
- الانقسام المؤسسي للسلطات الحكومية بين صنعاء وعدن وبالذات للمؤسسات السيادية مثل البنك المركزي، وشيوع الروتين وتأخر معاملات القطاع لفترات طويلة وضياع العديد منها لدى الجهات الحكومية، فضلاً عن تطويل إجراءات التقاضي والمعاملات الحكومية، وفي هذا الصدد تشير بيانات مسح بيئة الأعمال¹³ في اليمن 2019 إلى أن 78% من المنشآت الخاصة ترى أن المؤسسات الحكومية المركزية والمحلية ضعيفة وغير فعالة وتمثل عائقاً لها في عملها.
- تغيير اللوائح والإجراءات الحكومية المنظمة للعلاقة مع القطاع الخاص وفرض أخرى بصورة أحادية وبدون الشراكة مع القطاع الخاص وبل ومخالفة للقوانين النافذة.
- التساهل في تطبيق القوانين النافذة في البلاد، وتعدد جهات الاختصاص الحكومية، وانتشار ظاهرة الفساد والرشوة في الوسط الوظيفي الحكومي، وموظفي الإدارات الحكومية، فضلاً عن ازدواجية الاختصاصات وتأخير المعاملات، الأمر الذي يعمل على تشتيت طاقة المستثمر واهدار وقته وماله

¹¹ الهيئة العامة للاستثمار، الاستراتيجية الوطنية لترويج الاستثمار، إعداد: وكالة التنمية الدولية الإيرلندية، مارس 2009.

¹² أحمد مبارك بشير، الاستثمار في اليمن – الواقع والطموح، مارس 2022.

<https://ambmacpc.com/2022/04/29/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%85%D9%88%D8%AD>

¹³ Small & Micro Enterprise Promotion Service, Yemen Business Climate Survey Report 2020

https://smeps.org.ye/upfiles/posts/SMEPS_File_17-12-2020-8842.pdf

3. المعوقات التمويلية.

- ضعف دور الجهاز المصرفي في تنمية الوساطة المالية اللازمة للاستثمار، ويتضح ذلك من محدودية مؤسسات ومصادر التمويل المتاحة في الاقتصاد واعتماد أكثر من 60% من المنشآت الخاصة على مصادر التمويل الذاتية المحدودة وحوالي 14% منها على مقرضون أفراد، فيما بلغت نسبة المنشآت الخاصة التي حصلت على تمويل من القطاع المصرفي المحلي في اليمن عام 2020 حوالي 4% مقارنة بحوالي 23% من المنشآت على المستوى العربي، وحوالي 39% في الأردن، 20% في كل من لبنان وفلسطين، كما تشير تلك التقارير إلى أن مشكلة الحصول على تمويل تمثل عقبة رئيسية لحوالي 39% من المنشآت الخاصة¹⁴.
- غياب مؤسسات التمويل المتخصصة للاستثمار.
- ارتفاع تكلفة التمويل.

4. المعوقات القضائية.

- يمثل القضاء مفصلاً مهماً وركناً أساسياً من أركان البيئة الاستثمارية الجاذبة، وعلى الرغم من وجود المحاكم التجارية المتخصصة، إلا أن مستوى أدائها لا يختلف عن أداء الجهاز القضائي والذي يتسم بالتالي¹⁵:
- ضعف القضاء وعدم حماية حقوق الملكية، وتداخل الاختصاصات.
 - تطويل إجراءات القضاء.
 - عدم المام أغلب القضاة بقوانين التجارة العالمية واتفاقيات حماية الاستثمار وما يرتبط بها من جوانب إجرائية، إلى جانب عدم الإلمام باللغة الإنجليزية.
 - عدم وضوح القوانين الاقتصادية والتعديلات المستمرة فيها.

النتائج المترتبة على عوائق الاستثمار.

- إن العلاقة بين المعوقات ومناخ الاستثمار هي علاقة عكسية (سالبة)، حيث أن وجود هذه المعوقات تشكل مانعاً طارداً للاستثمار، فهي من جهة تعوق تقدم وتطور نشاط القطاع الخاص بصورة عامة، وهي من وجهة أخرى تزيد كلفة الاستثمار وتضعف بالتالي من القدرة التنافسية للاقتصاد في منافسة الاقتصادات الأخرى، ويمكن إبراز أهم النتائج المترتبة على استمرارية معوقات الاستثمار في التالي:
- ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب ارتفاع أسعار خدمات البنية التحتية، وتعدد الرسوم والضرائب المدفوعة.
 - إضعاف القدرة التنافسية بسبب انخفاض الداخلين الجدد إلى الأسواق، والتعقيدات الروتينية والبيروقراطية، وغياب سوق الأوراق المالية.
 - زيادة مخاطر الاستثمار بسبب غموض التشريعات وتضارب الاختصاصات، وضعف حماية حقوق الملكية، وصعوبة الاتصال والارتباط بين المشروعات والعملاء والموردين
 - انعدام الاستثمار الأجنبي وهروب رأس المال الوطني إلى الخارج.

¹⁴ - منظمة العمل الدولية، نمو الإنتاجية والتنوع والتغير الهيكلي في الدول العربية، الطبعة الأولى 2022.

https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_840651.pdf

¹⁵ سعيد العبد بانعمون، معوقات الاستثمار في اليمن وتصورات معالجات لها، ورقة مقدمة للاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية.

متطلبات البيئة الاستثمارية الملائمة.

هناك منظومة متكاملة من المتطلبات والمحددات الاقتصادية، والإدارية والتشريعية والسياسية لجعل المناخ الاستثماري ملائماً والبيئة الاستثمارية محفزة للاستثمار أبرزها:

1. المتطلبات الاقتصادية:

- استقرار نسبي لسعر صرف العملة المحلية امام العملات الاجنبية.
- انخفاض عجز الموازنة العامة للدولة الى مستويات آمنة.
- تكوين احتياطي جيد من النقد الأجنبي.
- استقرار نسبي في الاسعار (معدل التضخم أقل من 10%)
- تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

2. المتطلبات الإدارية والمؤسسية.

- الحد من التضارب والازدواج في أداء المؤسسات العامة، وتعدد الأجهزة وتداخل الصلاحيات.
- تبسيط الإجراءات وأساليب العمل الإداري.
- مكافحة الرشوة والعمولات في الوظيفة العامة.
- محاربة السلوك البيروقراطي السلبي.

3. المتطلبات القانونية والقضائية.

- وجود محاكم تجارية كفؤة ونظام قضائي يتسم بالعدالة.
- السرعة في الإنجاز والبت في القضايا والمنازعات التجارية.
- اختصار اجراءات التقاضي وسرعة تنفيذ الاحكام وازالة التداخل بين الاجهزة القضائية.

السياسات والإجراءات اللازمة لإصلاح وتحسين البيئة الاستثمارية.

الأهداف	السياسات والإجراءات
تحسين خدمات البنية التحتية الأساسية.	<ul style="list-style-type: none"> ● إصلاح وترميم البنى التحتية الأساسية المتضررة من الحرب ● إصدار قانون تنظيم عملية مشاركة القطاع الخاص في إنشاء وتشغيل إدارة منشآت ومؤسسات البنية التحتية والدخول في شركات استثمارية لإنشاء البنى التحتية وبالذات محطات لتوليد الكهرباء بنظام الشراكة (BOT) أو (BOOT). ● الإسراع في مد الخدمات الأساسية اللازمة للمشاريع الاستثمارية إلى المناطق الصناعية ● تطوير الموانئ اليمنية وبالذات الخدمات الأساسية كمستودعات التخزين ووجود قرى بضائع
تعزيز الدور الاستثماري والاقتصادي للقطاع الخاص	<ul style="list-style-type: none"> ● تشكيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي للشراكة يضم ممثلين عن الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني ● التطبيق الجاد لقانون الاستثمار فيما يتعلق بالمزايا والحوافز الممنوحة للمستثمرين مثل الإعفاء من كافة الرسوم والضرائب الجمركية المدفوعة على مستلزمات الإنتاج المستوردة للجزء الموجه للتصدير والإعفاء من ضريبة الإنتاج للجزء المصدر من الإنتاج واسترداد الضريبة المدفوعة على مدخلات السلع المصدرة ● إجراء مسح شامل للفرص الاستثمارية وإخراجهما في شكل خارطة استثمارية ووضع إستراتيجية ترويجية وتسويقية لهذه الفرص.
رفع كفاءة الجهاز القضائي ودوره في خدمة الاقتصاد الوطني	<ul style="list-style-type: none"> ● إصدار مجلس القضاء قراراً بتحديد أفق زمني محدد لإنجاز القضايا المعروضة على المحاكم التجارية والفصل في قضايا المنازعات المطروحة على ساحة القضاء ● تفعيل هيئة التفتيش القضائي ● تفعيل دور المحاكم التجارية وتخصيص شعبة قضائية للاستثمار للبت في القضايا الاستثمارية
تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار الإنتاجي	<ul style="list-style-type: none"> ● إعداد خطة مناسبة توضح التخطيط المناسب لاستخدام الأراضي في المناطق المختلفة. ● إعداد إطار مؤسسي متكامل لتوزيع أراضي الدولة بصورة واضحة وفعالة ومشجعة للاستثمار
تعزيز فعالية السياسة المالية والنقدية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي	<ul style="list-style-type: none"> ● تبسيط إجراءات التحصيل الضريبي وتخفيض النسب والهوامش الضريبية ● إعادة النظر في رسوم الخدمات التي تفرضها بعض الجهات المرتبطة بالاستثمار (هيئة الاستثمار - المواصفات والمقاييس - وزارة الثروة السمكية...) ● الإسراع في استكمال إنشاء سوق الأوراق المالية والنقدية واستكمال بعض الإجراءات للإنشاء ● دمج البنك اليمني للإنشاء والتعمير والبنك الزراعي وتحويله إلى بنك للتنمية الاقتصادية.

<ul style="list-style-type: none"> ● توصيف إجراءات ونظم تقديم الخدمة العامة وشروط الحصول عليها بصورة واضحة وسهلة بحيث تساهم في تقديم الخدمة بالسرعة والتكلفة المعقولة وبنوعية أفضل. ● تحديد مهام واختصاصات الجهات ذات العلاقة بنشاط القطاع الخاص وبيئة الأعمال بدقة ووضوح ● تفعيل أجهزة الرقابة الإدارية والمالية وتقديم كل مخالف للنيابة المختصة 	<p>إيجاد البيئة المؤسسية والتنظيمية اللازمة لنمو وازدهار الاستثمار الخاص بشقبة المحلي والأجنبي</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● إعداد استراتيجية وطنية للتنمية الصناعية وإعداد خارطة لتحديد مواقع الاستثمار الصناعي ● تفعيل قانون المناطق الصناعية، وإنشاء المناطق الصناعية في كل من الحديدة وصنعاء وتوفير خدمات البنية التحتية لها مع دول الجوار ● توفير الطاقة الكهربائية في المناطق الاستثمارية الواعدة والمناطق الصناعية 	<p>تنمية القطاع الصناعي</p>

قائمة المراجع.

1. البنك الدولي، ومؤسسة التمويل الدولية، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنوات مختلفة
2. البنك الدولي، إدارة التمويل وتنمية القطاع الخاص، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تقييم مناخ الاستثمار في اليمن 2011.
3. منظمة العمل الدولية، نمو الإنتاجية والتنوع والتغير الهيكلي في الدول العربية، الطبعة الأولى 2022.
4. وزارة الشؤون القانونية، قانون الاستثمار رقم 15 لسنة 2010.
5. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، واليونيسف، التقرير الاقتصادي 2020
6. الهيئة العامة للاستثمار، بيانات إحصائية للسنوات 2006-2020.
7. الهيئة العامة للاستثمار، الاستراتيجية الوطنية لترويج الاستثمار، إعداد: وكالة التنمية الدولية الإيرلندية، مارس 2009.
8. الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية، بيئة الأعمال الخاصة في اليمن 2022، صنعاء يونيو 2022.
9. وكالة الأنباء اليمنية سبأ، مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار برئاسة بن حبتور يوافق على مشروع قانون الاستثمار البديل، صنعاء 11 أكتوبر 2023
10. د. محمد أحمد الأفندي، مناخ الاستثمار في الجمهورية اليمنية، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الاقتصادي الأول، صنعاء، أكتوبر 2010
11. د. محمد سعيد العطار، قانون الاستثمار والهيئة العامة للاستثمار... لماذا؟ دراسات في الاقتصاد اليمني، (تحرير) د. أحمد علي البشاري، 1996.
12. د. منصور البشير، البنية التحتية ودورها في تشجيع الاستثمار، الأكاديمية اليمنية للدراسات العليا، مارس 2022.
13. عبد الله إسحاق، وعبد الكريم الزبيري، معوقات الاستثمار في الجمهورية اليمنية، دراسات في الاقتصاد اليمني، (تحرير) د. أحمد علي البشاري، 1996.
14. أحمد مبارك بشير، الاستثمار في اليمن - الواقع والطموح، مارس 2022.
15. سعيد العبد بانعمون، معوقات الاستثمار في اليمن وتصورات معالجات لها، ورقة مقدمة للاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية.
16. Small & Micro Enterprise Promotion Service, Yemen Business Climate Survey Report 2020